مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

ثورة الشباب وتحولاتها الثقافية
مصطفى حجازي

ثورات الربيع العربي وأسئلة الفكر السوسيولوجي
مصطفى محسن

من تحقيق الذات إلى تنمية الابتكار
عبدالواحد أولاد الفقيهي

سيكولوجية المرأة
خلود السباعي

ثلاثة مداخل لإصلاح المنظومة التربوية المغربية
عبد الوهاب صديقي

الإدارة المدرسية من منظور الإصلاح التربوي
مصطفى بتي

العدد الخمسون - دسمبر 2011

نحو استيعاب أهمية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت في تنظيم الجامعة الجزائرية

بايشي آمال

أستاذة مساعدة بقسم علوم التسيير/ جامعة باتنة

مسؤولة مركز الموارد والتوجيهات البيداغوجية/ جامعة باتنة. الجمهورية الجزائرية

ملخص البحث

تتلخص فكرة الموضوع الحالي في أن جامعات اليوم تتأثر في بنائها وتطويرها بما يحدث في المجتمع من تغيرات. ويلاحظ أن عملية تغيير الجامعة، أو إعادة بنائها، تصاحب بالإعلان عن عملية «تطوير الجامعة»، ويعتقد الباحث أن كلمة «تطوير» يقصد بها بناء أو إعادة بناء الجامعة بمستوياتها المختلفة. والملاحظ أن التوجه التنظيمي الذي أصبح يسود الجامعات العالمية قوامه تجديد كامل لبنيتها وفلسفتها من خلال تدخل تكنولوجيا الحواسيب والانترنت التي تكرّس إثارة أهمية جهود التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت داخل الجامعة، وقد استفادت الجامعة الجزائرية من هذه الشبكة وخدماتها، حتى يتاح لها القيام بدورها في عملية التنمية ذات الديناميكية المتسارعة. فالنظام الجديد «ل.م.د» يسعى، من الناحية النظرية، إلى تبني الإجراءات الهادفة إلى التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت لمواكبة ومسايرة التحولات العالمية.

انطلاقا من هذه الفكرة فقد هدفت الدراسة إلى ما يأتي:

1 – التعرف على أهم المراحل التنظيمية التي حصلت في البناء الكلي للجامعة.

2 – الوقوف على أثر تطبيق الهيكلة الجديدة بواسطة النظام: ل.م.د.

3 – جلب الاهتمام والوعي بطبيعة الدور الريادي لمنهجية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت في سبيل تجسيد جامعة منفتحة على العالم.

مقدمة

حين التمعن في الدورة الاجتماعية التي أحاطت بحياة التعليم في الجزائر في كافة مستوياته، نقول أن الإجراءات والشروط التنظيمية، والقوى المالية والمادية والبشرية، التي قامت عليها بالخصوص منظومة التعليم العالي والجامعي تأتي لتعكس مراحل زمنية متعاقبة تثبت مدى التطور الكمي والنوعي الذي شهدته الجامعة في هياكلها القاعدية وآلياتها التنظيمية وبرامجها التعليمية.

في الواقع، ما تزال الجامعة الجزائرية في حاجة إلى تطوير وإصلاح حتى تتمكن من الوصول إلى المكانة الاجتماعية للتعليم الجامعي وقيمة الشهادات التي يمنحها. في هذا الإطار نشير إلى أن تكييف تطوير تنظيم الجامعة بهذا الشكل نجد بدايته في مواجهة تحديات عصر الشبكات والشروع الفعلي في التطوير التنظيمي بواسطة شبكة الانترنت، حيث أن دمجها (أي الإنترنت) في عملية التعليم والتعلم لم يعد ترفا بل أصبح مطلبا حيويا لتطوير البنى والهياكل التعليمية لما تقدمه هذه التكنولوجيا من نقلة نوعية في إعادة صياغة المنهج بمفهومه الشامل والرفع من مستوى المخرج التربوي وذلك بجهد أقل ونوعية أفضل.

المشكلة المحورية وأسئلة الدراسة:

إن تحقيق إصلاح التعليم العالي والجامعي في الجزائر، دون دراسة دقيقة ومتأنية وتخطيط لها، قد يكون خطرا يهدد التعليم الجامعي لأن نشأة الجامعة الجزائرية وتطورها التاريخي، في معظمه، نتيجة للعجلة وغالبا ما تكون بأسباب سياسية واجتماعية دون أن تتوفر لها المقومات الأساسية للعمل الجامعي.

بالتالي، يجب أن تتلاءم الجامعة الجزائرية مع التغيرات العميقة التي عرفتها البلاد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافية، وأن تبدو قادرة على أن تستجيب لفعالية التحديات الكبرى التي يفرضها التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا وعولمة الاقتصاد والاتصال.

مما سبق، بدأت معالم المشكلة التي تواجه الجامعة الجزائرية من منظور هذه الدراسة تثير السؤال المحوري التالي: ما هي الأفكار السوسيولوجية التي تؤدي إلى تبني منهجية تنظيم ملائمة للواقع الحالي للجامعات في الجزائر؟

وهنا ستحاول ورقة الدراسة الحالية إيجاد حلول علمية انطلاقا من الأسئلة الفرعية الآتية:

1 - هل مراحل تطور منظومة التعليم العالي في الجزائر، توحي بوجود واقع تعليمي متغير؟

2 - هل الأوضاع التنظيمية الحالية، تمكن من الشروع في الهيكلة الجديدة بواسطة النظام الجديد: ل.م.د؟

3 - هل تجسيد منهجية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت، ملائما في ظروف الجامعة الجزائرية؟

تحديد مفاهيم الدراسة:

أهم المفاهيم التي تنبثق عن الموضوع هي:

أ- مفهوم التنظيم: تشير التعاريف العامة للتنظيم على أنه:« الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب جهود جماعة من الأفراد وتنسيقها في سبيل تحقيق أهداف محددة .» (كمال حمدي أبو الخير، 2000، ص: 290)

ويمكن النظر إلى التنظيم حسب ظروف الدراسة ككيان اجتماعي له مجموعة من الوسائل والمصادر البشرية وغير البشرية التي تؤدي إلى التطوير المرغوب.

ب- مفهوم التطوير التنظيمي: تعبر عملية التطوير التنظيمي بصورة عامة عن: « حركة الانتقال الجذري، أو التدريجي من واقع راهن إلى حالة جديدة، تختلف عن سابقتها، أو عن الحالة القائمة، وقد يتضمن التطوير تغيير أو تحسين طبيعة عمل أو نشاط المنظمة لغرض تحقيق الأهداف بصورة أفضل.» (خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، ، 2005، ط.2/ ص: 369)

ويتطلب التطوير التنظيمي الأخذ بكل من: « التغيير في الإطار الفكري للمنظمة، والتغيير الهيكلي للوحدات التنظيمية، والتطوير التشريعي، والتغيير في الإمكانات البيئية وتطويرها.» (محمد الصيرفي،2007، ص: 13)

لذلك، هناك توافقا بين تكنولوجيا الانترنت وقدرات المنظمة على التوجيه المعرفي في تصميم الهياكل التنظيمية والوظائف والأنظمة الإدارية. وبهذا الصدد يعتبر التعريف التالي بأن التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت هو: « زيادة الفاعلية بمعاونة من تكنولوجيا الحواسيب والانترنت التي تقوم بدور أداة التغيير «Change agent» وتروج للأفكار الجديدة بين أعضاء التنظيم.» (موقع النادي العربي للمعلومات من: www.arabain.net)

واستنادا على ما تقدم فإن التطوير التنظيمي بواسطة الإنترنت يكون من خلال الربط التكاملي بين الأفراد والوظائف والهياكل التنظيمية والتي تؤدي إلى ظهور بعض المؤشرات التنظيمية التي تسمح بتنمية المهارات والاتجاهات المعرفية. وهذا الربط والتوافق ينال أهمية كبيرة في المنظمات العلمية والتعليمية كالجامعات، إذ أن رسالتها هي تقديم الخدمات الإنسانية لتحقيق رضا الزبائن (الداخلين والخارجين).

جـ- مفهوم الجامعة: قد تعدّدت تعاريف الجامعة حسب دورها ووظيفتها وأهدافها، فهي: «إحدى التنظيمات الاجتماعية التي تسهم في عملية تنمية المجتمع بصفة عامة، فهي تزود جميع التنظيمات الاجتماعية

والاقتصادية والصناعية بكل التخصصات والإطارات البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع.» (عبد الله عبد الرحمن، 2000،ج.2/ ص: 25) وهي أيضا: «منظمة أوجدها الناس لتحقيق أهداف ملموسة ومتعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه.» (موقع الموسوعة العربية من: http// /ar.wikipedia.org/wiki)

وتأسيسا على ما تقدم يمكن النظر إلى الجامعة من خلال إجراءات البحث الحالي على أنها منظمة اجتماعية ثقافية، علمية تربوية لا يمكنها أن تكون منعزلة عن التقنيات المعلوماتية. فهي تستطيع أن تستخدم خدمة الانترنت لبناء ثقافتها التنظيمية في ظل التطوير التنظيمي الذي تحققه.

أولا، نشأة الجامعة الجزائرية وتطورها:

هناك ثلاث مراحل زمنية متعاقبة أحاطت بمنظومة التعليم العالي والجامعي في الجزائر هي:

1- **مرحلة العهد الاستعماري:** لقد أنشئت أول جامعة في الجزائر سنة 1877 من طرف سلطات المستعمر الفرنسي وأعيد تنظيمها سنة 1909 لتحقق مصالح التواجد الاستعماري بالجزائر.« وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسيين في دراساتها وأبحاثها وطلبتها الذين يتابعون الدراسة بها.» (رابح تركي، 1995، ص:146)

لكن، يجسد أول نوفمبر 1954 ووثيقة مؤتمر الصومام سنة 1956 منطلقات تاريخية أساسية لبناء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، ومعالم بارزة للتعليم العالي في الجزائر.

2- **مرحلة بداية الاستقلال:** وتمتد من سنة 1962 إلى غاية سنة 1970 حيث تجب الإشارة إلى أن هذه المرحلة سمتها الأساسية هي الاستمرار في تبني الأساليب التنظيمية المعتمدة خلال الفترة الاستعمارية حيث: « بقيت آثار المنظومة الفرنسية على الجامعة الجزائرية ولم يتح إدراج ملف إصلاحها إلا عندما تقرر إصلاح الجامعة الفرنسية سنة 1965 إذ تم الاقتداء بها». (Gherid Djamel, 1998, P :8)

ويمكن اعتبار سنة 1970 أول مؤشر عن الجامعة الجزائرية، حيث تم إنشاء أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

3- **مرحلة الشروع في تنظيم الجامعة:** وتبدأ هذه المرحلة من سنة 1970 إلى غاية عام 1980 وتعتبر هذه المرحلة بداية ميلاد الجامعة الجزائرية، حيث تم تبني المبادئ الرئيسية التالية: «ديمقراطية التعليم وتمثلت بوضوح في حق التسجيل بالجامعة بعيداً عن الفوارق الطبقية من جهة وتطبيق مبدأ التوازن الجهوي؛ جزأرة التأطير وذلك من خلال الشروع في إحلال الإطارات الجزائرية المتخرجة من الجامعة الجزائرية محل الإطارات الأجنبية من جهة أخرى؛ التعريب، باستعمال اللغة العربية سواء في التعليم أو البحث العلمي؛ أولوية التكوين

العلمي والتقني وذلك انطلاقا من القناعة أن للتحكم العلمي والتكنولوجي أثر في تطور المجتمعات وتقدمها. (Benamar Djamel, 1986, P: 104)

لكن الملاحظ خلال هذه المرحلة تباطؤ وتيرة تطبيق هده المبادئ، ويعود ذلك إلى المشاكل التي ما زال القطاع يتخبط فيها.

4- مرحلة المراجعة والتطوير التنظيمي للجامعة الجزائرية: شهدت بداية هذه المرحلة انعقاد الندوة الوطنية الأولى للتعليم العالي سنة 1980 والتي تدور بصفة عامة، حول نظام التقييم البيداغوجي والتعديلات الواجب إجراؤها. ويمكن تتبع هذه المرحلة من خلال تعاقب الفترات الزمنية التالية:

أ- الفترة الأولى (1980 - 1990): قد عرفت هذه الفترة بـ: «فترة البناء القانوني للجامعة عن طريق وضع نصوص تنظيمية أساسية توحد التنظيم الداخلي للجامعة. والملاحظ في هذا النص هو ذلك التقليص من الأهداف ذات الطابع الإيديولوجي الاشتراكي الواجب على الجامعة تحقيقه والتركيز فقط على الأهداف ذات الطابع العلمي والمعرفي». (بن علي محمد، 2004، ص: 37)

ب- الفترة الثانية (1990-2000): أهم ما ميز هذه الفترة هو ما يسمى بإصلاح أكتوبر 1995 الذي تركزت إستراتيجية حول المبادئ التالية: «مهمة الخدمة العمومية للجامعة، بتحقيقها للمصلحة العامة، استقلالية الجامعة والبعد عن التسيير المركزي، نوعية التكوين وفيه يتم الانتقال من الكم إلى الكيف والتفكير بالطرق التدريسية والبرامج ومحتوياتها وإعادة النظر فيها». (Boubaker Benbouzid,1995,P :09)

بالنسبة للفترة الثانية فالمتفق عليه أن القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99/05 يشكل نقطة انطلاقها الحاسمة، حيث تسجل مواده نَقلة نوعية ومنعرج حاسم لا مثيل له في مسيرة الجامعة من التبعية الأيديولوجية والسياسية عموماً والاشتراكية خصوصاً. لكن، لا يمكن الانطلاق بجامعة فاقدة لدورها الحقيقي منذ نشأتها، لتؤدي ما تؤديه الجامعات في الغرب (اليوم).

ج- الفترة الثالثة (ما بعد سنة 2000): تميزت هذه الفترة بالقيام بالتقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات والحلول التي يمكن إدخالها حتى يتاح للجامعة القيام بدورها. «فمن خلال توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتوجيهات مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 ابريل 2002، ومن المحاور الأساسية لبرنامج العمل على المدى القصير والبعيد الذي برمج في إطار الإستراتيجية العشرية لتطوير القطاع للفترة ما بين: 2013-2004، بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي. «(ملف إصلاح التعليم العالي، 2004، ص:03)

بالتالي، إذا كانت الجامعة الجزائرية قد تجاوزت بعض التحديات التي جابهتها بعد الاستقلال وهي قيامها بالمهام التقليدية التي تضطلع بها وهي التدريس والبحث، فهي منذ دخولها الألفية الثالثة إلى اليوم أمام تحديات من نوع آخر لعل أهمها تجسيد دور الجامعة في خدمة المجتمع وذلك من خلال عدة قنوات كتزويد المجتمع بالمهارات والكفايات العلمية والتقنية وتقييم الخدمات البشرية وانجاز بعض المشاريع المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

ثانيا، الهيكلة الجديدة للتعليم الجامعي بواسطة النظام: ل.م.د:

ترتكز هذه الهيكلة على النظام المعروف بـ: «ل.م.د» وتتوج مراحله بثلاث شهادات:

أ- المرحلة الأولى شهادة الليسانس: يتوزع التكوين للحصول على شهادة الليسانس «نظام جديد» على: «ستة سداسيات وينظّم في مجالات تكوين تضم مجموعة من الفروع والتخصصات والشعب في شكل مسالك تكوين نموذجية، ويمكّن من وضع معايير.» (قرار مؤرخ في 23 يناير2005، المادة رقم 2، ص:1) ويتفرع التكوين في سنة التخصص: «فرع أكاديمي، تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر طولا وأكثر اختصاصا، ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتسبة والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق؛ فرع مهني، تسمح لصاحبها بالاندماج المهني المباشر في عالم الشغل وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاعات المشغلة. » (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص:6-7)

ب- المرحلة الثانية شهادة الماستر: تسمح هذه المرحلة بمتابعة التكوين الأساسي والحصول على تخصص يمكّن الطالب من متابعة التكوين في الدكتوراه أو التوجه نحو نشاط مهني. وينقسم إلى اختصاصين مختلفين: «تخصص مهني يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما، يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية، ويبقي توجه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني). وتخصص في البحث يمتاز بتحضير المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر بحث) ». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 8)

ج – المرحلة الثالثة شهادة الدكتوراه: إن التكوين في مستوى الدكتوراه يدوم لمدة ثلاثة سنوات ينبغي أن يضمن: « تعميق المعارف في الاختصاص؛ وتكوين بالبحث من أجل البحث، ويتوج هذا التكوين بشهادة دكتوراه بعد تحضير رسالة بحث. » (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 9)

1- **مميزات النظام «ل.م.د»:** يرتكز النظام الجديد «ل.م.د» على المميزات التالية:

أ- طبيعة التكوين: يتضمن التكوين: «تعليما نظريا ومنهجيا وعمليا وتطبيقيا

حيث يمكن أن يضمن إكساب الطلبة ثقافة عامة. كما يتيح النظام الجديد فرصة الشروع في تكوين ما أو إتمامه، أثناء أو بعد فترة مقدرة في عالم الشغل. » (قرار مؤرخ في 23 يناير2005، المرجع السابق، المادة 4، ص: 2 وملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 12)

ب- مجالات التكوين: إن العرض الجديد للتكوينات منظم داخل مجالات كبيرة، «ويعد المجال عبارة عن تجمع تخصصات عدة على شكل مجموعة منسجمة من ناحية المنافذ المهنية التي تؤدي إليها». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 10)

جـ- المسارات النموذجية: يعرف المسار النموذجي «المتوج بشهادة» على أنه: «ترتيب منسجم لوحدات التعليم وفق الكيفيات التي تحددها الفرق البيداغوجية، على أساس هدف معين، ويتم اعتماده من طرف الوصاية». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 10)

د- وحدات التعليم: تنظم الدروس على شكل وحدات للتعليم وهي: «عبارة عن مجموعات للتعليم (مقررات ومواد) منظمة بطريقة بيداغوجية منسجمة وحسب منطق الانتقال بهدف بلوغ كفاءات ملموسة». (قرار مؤرخ في 23 يناير 2005، المرجع السابق، المادة 6، المادة7، ص: 3)

هـ- الأرصدة: يعتبر الرصيد وحدة قياس التعليم المحصل. «ويعد بمثابة الوحدة التقييمية في سلم مرجعي خاص بكل المؤسسات الجامعية، فهو في هذا السياق، قابل للاحتفاظ والتحويل». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 11)

و- التقييم والانتقال: ويتم الحصول على الشهادة النهائية من خلال مراقبة المعارف والكفاءات كالآتي: إما بالحصول على كل وحدة تعليم؛ أو بتطبيق كيفيات التعويضات بين مختلف وحدات التعليم؛ ويتم تقييم التعليم (سداسيا) بواسطة المراقبة المستمرة (والمنتظمة) لاكتساب المعارف أو عن طريق امتحان نهائي أو بالتوفيق بين النمطين؛ تنظم دورتان، لكل سداسي تعليمي، لمراقبة المعارف والكفاءات وتعد الدورة الثانية «دورة استدراكية»؛ وبعد الانتقال من سنة إلى أخرى، في نفس مسلك التكوين يسمح للطلبة غير المقبولين للانتقال إلى السنة الثانية أو السنة الثالثة في مسلك تكوين ما حسب الحالة. (قرار مؤرخ في 23 يناير 2005، المرجع السابق، المادة:8 -10-13-17-18، ص: 6-5-3)

لكن هذه الرؤية الجديدة لا يمكن توفيرها إلا من خلال «نظام مرن ومتفتح». كما تحتاج إلى انسجام بخصوص توفير التكوينات، التي يجب أن تواكب التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا التي تفرض تحيينا مستمرا للمعارف والأداء.

2- الإجراءات المرافقة للنظام الجديد:

إن أهم الإجراءات المرافقة للنظام الجديد هي:

أ- تقوية الموارد البشرية عن طريق: «وضع مخطط تكوين المكونين الذي يشمل إعادة تنشيط البحث والبحث التكويني؛ تشجيع التكوين «على مدى الحياة» وفي أحسن الظروف للأساتذة والباحثين؛ تعبئة الإمكانات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير؛ مساهمة الأساتذة الباحثين المقيمين بالخارج عن طريق الإجراءات التحفيزية؛ تقوية مشاركة إطارات القطاعات غير الأكاديمية لتنشيط الملتقيات والتربصات؛ ترقية وتطوير طرق التعليم خاصة بتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المستعملة في التعليم؛ تشبع الأساتذة والمسيرين المكلفين بالبيداغوجيا بمحتويات النظام الجديد وهذا من خلال عقد دورات تحسيسية». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 14)

ب- الشروع في: «مراجعة أنظمة الدخول والتقييم والانتقال والتوجيه البيداغوجي؛ تثمين الأعمال التطبيقية وهذا بتوفير إمكانات مادية أكثر في مخابر التدرج والبحث؛ إعادة الاعتبار للتربصات في الأوساط المهنية وتثمينها؛ تطوير نماذج جديدة للتكوين التي تعتمد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال (التعليم عن بعد والتعلم عبر شبكة الانترنت)؛ مراجعة الرزنامة الجامعة الخاصة بهدف تسيير أنجع للوقت البيداغوجي». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 15)

جـ- إعادة النظر في الخريطة الجامعية التي يجب أن تسمح: « بالجمع بين التكوين وقدرات مختلف المؤسسات الجامعية والخريطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، حتى تبلغ تطورا محليا وجهويا ووطنيا يتسم بانسجام أكبر». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 16)

د- وانتهاج سياسة الاستعمال العقلاني للمرافق القاعدية المخصصة للبيداغوجيا وأن تتوصل هذه السياسة إلى: « وضع هياكل مكلفة باستقبال وتوجيه الطلبة (خلايا ل.م.د) تنظيم ومتابعة التربصات في الوسط المهني؛ وتقييم برامج التعليم». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 16)

هـ- كما أن الشروع في تطبيق الإصلاحات الجديدة يجب أن: « يتزامن مع الانتقال من نمط تسيير ذي طابع إداري إلى نمط يرتكز على المبادئ التي تحكم التسيير الحسن بهدف تحسين قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير؛ إدخال أدوات وطرق تسيير عصرية؛ إتمام قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة التي تحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات لمختلف مكونات الأسرة الجامعية؛ تقوية روح التشاور والنقاش على كل المستويات؛ إنشاء وتنظيم الهيئات المكلفة بالمهام التقييمية والدراسة والفحص تضم جامعيين ومهنيين؛ توجيه الجامعة تدريجيا

نحو استقلالية حقيقية ومسؤولية». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 17)

و- وتتطلب الإصلاحات لكي تبلغ الهدف المنتظر:« تنسيقا وطنيا دائما ومستمرا بين كل القطاعات المكلفة بالتكوين قصد خلق تلاؤم بين البرامج؛ توضيح الشهادات وخاصة شعب البكالوريا؛ تنظيم التدفقات وعقلنة التوجيه؛ وتقليص التسربات بواسطة مسارات تكوينية أنجع، من الابتدائي إلى العالي». (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 18)

هـ- ويستلزم تطبيق النظام الجديد الدعوة إلى التعاون الدولي في إطار شراكة على أساس أهداف مسطرة من طرف الجامعة الجزائرية، ويجب أن يتوج كل هذا بـ: « التشاور مع الشريك الأجنبي حول إنشاء جامعات مختلطة تهدف إلى ترقية تعاون الامتياز في إطار فضاء يساهم في تقوية القدرات الوطنية؛ إنشاء مدارس للدكتوراه التي ستسمح بتحسن النوعية وتزيد من نجاعة التكوين لمرحلة ما بعد التدرج؛ إنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة؛ استعمال فرص التعاون المتعدد الأطراف، خاصة مع المجموعة الأوروبية (برنامج تنبوس، ميدا وغيرها). » (ملف إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص: 18)

غير أن تطبيق هذه الإصلاحات السائرة المفعول في أغلب البلدان المتقدمة في العالم وفي طريق التعميم في البلدان الأخرى، لا يمكن النظر إليها على أنها التصحيح وفق نموذج دولي يخص التعليم الجامعي العالمي إذا لم تتمكن الجامعة الجزائرية من التفتح على العالم وفق تقنياته التي تسهل التبادلات الضرورية على المستوى الجامعي، وتعين المتخرجين من الجامعات على التحرك، وتنمي التعاون والاعتراف المتبادل للشهادات.

ثالثا، التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت في الجامعة الجزائرية:

إن عملية التطوير التنظيمي تكون دائما شاملة لجميع الجوانب والعوامل والعناصر التي لها صلة بالموضوع المراد تطويره، «فعملية تطوير التعليم العالي تنصب على العملية التكوينية بشتى أبعادها، فلا يرتكز على نوعية المعلومات في حدّ ذاتها وإنما يتعداها إلى الطريقة، الوسيلة، الكتاب، المكتبات، الإدارة التعليمية، نظام التقويم وإلى نظم وأساليب الدراسة الجامعية والتنمية العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية وكفاءة العملية التكوينية وكذا جودة التعليم». (حلمي أحمد الوكيل، 1999، ص: 165)

ويدعو هذا إلى التطوير التنظيمي بواسطة شبكة المعلومات باعتبارها مورد قيم داخل المنظمات. لكن هذا يستوجب قاعدة متطورة لـ: «البنية التحتية لتقنيات تطوير المعلومات والاتصال».

1- البنية التحتية للإنترنت في الجزائر:

لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) الذي أنشئ سنة 1986 كمركز بحث وطني عمومي. «فقد أصبح المركز عام 1993 أول مورد لخدمات الانترنت في الجزائر؛ وفي شهر مارس من عام 1994 تم ربط الاتصال بالانترنت عن طريق نفس المركز بخط هاتفي مخصص يربط الجزائر بإيطاليا وذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو يهدف إلى إقامة شبكة معلوماتية بإفريقيا تسمى بشبكة الإعلام الإفريقي «ريناف» والتي تكون الجزائر النقطة المحورية فيها؛ في عام 1995 انتشر استعمال الانترنت رغم العدد المحدود للمستعملين؛ وبالتعاون مع مصالح البريد والمواصلات تدعم الربط في سنة 1996 إلى غاية ديسمبر سنة 1997. » (عبد الحق طالبي، 2000، ج.2/ ص ص: 347-346)

وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 257/98 في 25 أوت 1998 الذي يحدّد شروط وكيفية استغلال خدمات الانترنت. «قد ارتفع عدد الممولين إلى 60 ممولا عبر القطر الجزائري من أهمهم «GECOS» وَ«EEPAD» حيث تم ربط الاتصال بشبكة الانترنت عن طريق القمر الصناعي بطاقة 2.5 ميغابيت في الثانية، وتمت مضاعفة هذه الطاقة 5 ميغابيت في الثانية في شهر جانفي من عام 2000». (عبد الحق طالبي، المرجع السابق، ص: 347 وَمحمد لعقاب، 1999، ص: 112)

كما جاء القرار الرئاسي رقم 307/2000 في شهر أكتوبر 2000 ليدخل تعديلات على القرار الرئاسي رقم 275/1998 فيما يخص استغلال خدمات منظومة الانترنت. ويقدم نظام الأقمار الصناعية الإفريقي الذي تم إرساؤه في عام 2001، خدمات شبكية أفضل وأقل سعرا للدول الإفريقية بما فيها الجزائر». (نحو إقامة مجتمع المعرفة: حال المعرفة في البلدان العربية، 2003، ص: 64)

وعلى الرغم من التحديات يمكن أن تستفيد الجزائر كدولة نامية من خبرات السابقين في هذا المجال، وتستخدم اتفاقات الاعتبار المتبادل وتحقق أقصى استفادة من التعاون الإقليمي والعالمي وتحاول توفيق ما يتم تطويره بشكل مستقل.

2- تطور ظروف نشأة منظومة الانترنت في الجامعة الجزائرية: لقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1998 بوضع القانون 98-11 المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبموجب هذا القانون: « تمت عملية الربط الأولى على مستوى الجامعات المتواجدة في الولايات الكبرى: العاصمة، قسنطينة، وهران، وبعدها تمت التعميم على كل الجامعات والمراكز الجامعية المنتشرة عبر التراب الوطني من خلال تعليمات وزارية تهدف إلى ربط كل الجامعات والمراكز

الجامعية في إطار شبكة وطنية واحدة تخدم نظام التعليم العالي والبحث العلمي وهي الشبكة الأكاديمية للبحث: ARN : academic research network». (الشبكة الأكاديمية للبحث، سبتمبر 1998، ص 20)

وتتمثل أهم هذه الخدمات التي توفرها هذه الشبكة في التالي ذكره: «خدمات نقل البيانات التي تضمن نقل البيانات بين مواقع الشبكة بصرف النظر عن طبيعة ومضمون هذه البيانات، وتضمن أيضا الاتصال مع الشبكات الأجنبية المماثلة عن طريق شبكة الانترنت؛ خدمات اتصالية بين مستخدمي هذه الشبكة: مثل البريد الالكتروني، ومجموعات الأخبار وغيرها؛ خدمات مخصصة للمعلومات العلمية والتقنية مثل: التعليم عن بعد، تبادل الخدمات بين المكتبات وغيرها. »(خدمات الشبكة الأكاديمية للبحث، نوفمبر 2004، ص 30)

وبناءا عليه فإن هذا التقدم في تكنولوجيا الانترنت يحتاج إلى الكفاءات العلمية بالقدر الذي يحتاج فيه إلى وجود بنية تحتية متطورة .وإن البحث عن تطوير البنية التحتية للمعلومات ما هو إلا نتيجة لإدراك الدور الذي تلعبه في تطور العملية التعليمية والتعلميه.

3- **نحو تطبيق منهجية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت:** تركز عملية التطوير التنظيمي للتعليم العالي والجامعي على منظور النوعية من خلال نشر استخدامات الانترنت في المجال الأكاديمي والمجال الإداري والتنظيمي حتى تصبح هذه العملية:

- منهجا منظما للعملية التعليمية، ولا بديل أمام الجامعات سوى التحول من الشكل التقليدي في التعليم الذي يقوم على المفاهيم النظرية والتلقين، إلى التركيز على تعليم أساليب البحث والتغطية الالكترونية والتحليل النقدي للمعلومات الرقمية من خلال تطوير مناهج التعليم العالي أهدافا ومحتوى وطرائق تدريس وأساليب تقويم، بحيث تكون أكثر وظيفية وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

- منهجا منظما لكافة الأنشطة الإدارية للجامعات، حيث أصبح نجاح الإدارة الجامعية في إنجاز مهامها في عصر الشبكات، لا يتحقق إلا من خلال اعتماد تكنولوجيا الانترنت في كافة أنشطتها الإدارية ويحتاج ذلك إلى مرونة كبيرة ومهارات عالية لابد من توافرها لدى الإدارة الجامعية على مستوى الأنظمة التالية: نظام إدارة شؤون الطلبة؛ نظام متابعة النتائج؛ نظام الإدارة المالية؛ نظام إدارة الموارد البشرية؛ نظام إدارة المكتبات؛موقع تفاعلي للجامعة على الانترنت؛إعداد التقارير والإحصائيات. (http://www.toolpack.com/education.htm)

وبناءا عليه، منهجية تنظيم الجامعات في الجزائر يجب أن تعكس شمولية عملية التطوير التنظيمي التي تتطلب استخدام

أدوات ووسائل ضرورية تدعم مفهومه وتساعد على نجاحه وفق ثلاث استراتيجيات رئيسية لإحداث التطوير التنظيمي المخطط والتي يمكن أن تستخدمها منظمات التعليم الجامعي لإنجاز وتطبيق التطوير المرغوب وهي:

أ- إستراتيجية الرشد: فهي تقوم أساسا على تبني سياسة لنشر وتبادل المعلومات لاتخاذ القرار بافتراض أن الاختيار الرشيد للأفراد هو الذي سيسود وهذا:«يتطلب من الإدارة القيام بدراسة المنظمة الإدارية دراسة تحليلية بهدف إعطاء معلومات كاملة عن المجالات والأبعاد المراد إدخال التغيير بها سواء في الجانب التنظيمي أما الجانب الإنساني، ويطلب من الأفراد دراسة هذه المعلومات ومناقشتها بهدف التوصل إلى اتخاذ قرار موضوعي حول إدخال آليات التغيير المطلوب». (موسى اللوزي،1999، ص:51)لذلك تستخدم طرق التدريب والاستشارات في هذه الإستراتيجية لتوصيل مفاهيم التطوير للأفراد.

ب- إستراتيجية القيم وإعادة التعليم: وهذه الإستراتيجية تقوم أساسا على توضيح أن القيم الجديدة والاتجاه التطويري يخدم ويلبي حاجات الأفراد في المنظمة، ويأتي تغير القيم والسلوك من عملية إعادة التعلم حيث يتضح ذلك من خلال:«استخدام المنهجية العلمية لوضع بدائل عدة، وهنا يطلب من العاملين المشاركة في اختيار بديل من عدة بدائل، أو أن تقوم الإدارة وكذلك العاملون بها بتحديد المشكلة وتدارسها واختيار البديل الأفضل ثم تنفيذه». (موسى اللوزي، المرجع السابق، ص: 52)

ج- إستراتيجية القوة والقهر والإذعان: تعتمد هذه الإستراتيجية على استخدام القوة والقهر، ويكون هذا الاتجاه ضمن: «إجبار الإدارة العليا للإدارة الدنيا على ضرورة تنفيذ التغيير المطلوب؛ استبدال الأفراد أو إعادة توزيع الموارد البشرية من جديد للحصول على أفراد راغبين في إدخال التغيير؛ إعادة التصميم للهيكل التنظيمي». (علي السلمي، بدون سنة نشر، ص 272)

أوجه المقارنة الإستراتيجية	نطاق التطبيق	زمن التطوير	الإجراءات المساعدة	السلوك الإداري	النتائج المتوقعة
الرشد والتطبيق العقلي	النظم الإدارية	طويل المدى	سياسات التعلم والتدرب، الاستشارات	يعكس توافر الخبرات	الانتشار والتطبيق في المدى الطويل
نظم القيم وإعادة التعلم	علاقات الزمالة وجماعات العمل	متوسط المدى	التوجيه والنصح وتدريب الحساسية	التفويض، والمشاركة	الانتشار والتطبيق في المدى الطويل
القوة والقهر	الإجراءات السياسية	قصير المدى	اللوائح/الأوامر وأساليب العقاب	التحرك في اتجاه واحد	مسايرة الوقت والتوافق

وغالبا ما يصطدم هذا التطوير بالقيم المستقرة والمترسخة. وفيما يلي مقارنة بين الاستراتيجيات الثلاثة:

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: موسى اللوزي، المرجع السابق، ص ص: 51- 52.

من خلال المقاربة السابقة لمفهوم التطوير التنظيمي من وجهات النظر المختلفة يمكن توضيح سماته فيما يلي:

1 - يهدف التطوير التنظيمي إلى تطوير الأفراد، وتحقيق التماسك بينهم، وتطوير البنى التنظيمية، واستراتيجيات المنظمة وعملياتها، ومن ثم تحسين فعالية المنظمة، وصحتها التنظيمية، وقدرتها على التوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية، وتقديم حلول تنظيمية جديدة ومبتكرة.

2- مدى التطوير التنظيمي مستمر، ويعتري التنظيم بأكمله، أو وحدة كاملة في المنظمة.

3- ومصادر التطوير التنظيمي تنبع من وتقوم على نظريات وبحوث وتقنيات العلوم السلوكية.

4- وعمليات التطوير التنظيمي مخططة، تنطلق من تشخيص دقيق للمشكلات، وعملياته مشبعة بالقيم، تعتمد على بحوث الفعل وتعتمد على التكنولوجيا، ويعاون في إحداثها خبراء مختصون، وتدار وتدعم من الإدارة العليا.

5- وأن نتائج التطوير التنظيمي تظهر بعد وقت طويل.

مما سبق، هناك مقومات يجب توافرها لنجاح عملية التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت ومن أهمها ما يلي: وعي الإدارة العليا بأهمية الانترنت والحاجة إليها لتطوير وتحسين الأداء؛ توافر الكفاءات البشرية والخبرات الإدارية الكافية والتي ستتولى مهمة التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت سواء من داخل الجامعة أو من خارجها؛ توافر الإمكانيات المالية اللازمة للاتفاق على متطلبات هذا التطوير؛ الاستعداد لبذل الجهد الجاد لفترة زمنية طويلة لتغيير مراحل هذا التطوير؛ اقتناع أعضاء الهيئة التدريسية بأهمية وفوائد هذا التطوير بالنسبة لهم وللطلبة وللمجتمع؛ تأييد ودعم من جانب مجهود الشركاء الاجتماعيين مع الجهاز الإداري للجامعة والأطراف المرتبطة به بجدوى هذا تطوير؛ المتابعة والتقييم المستمر لنتائج التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت والاستفادة من التجارب.

الخاتمة

إن التصحيح الجامعي الذي تقوم به الجزائر ضرورة لامناص منها ويجري وفق نموذج دولي يخص التعليم العالي، لكن بدون استيعاب عمليات التطوير التنظيمي بواسطة الانترنت ستكون هذه التصحيحات عقبة أخرى تؤدي إلى تدهور نوعية التعليم بل

ستعطل قدرات الطلاب وتضعهم في صفوف العاطلين عن العمل وتدفعهم إلى الهجرة.

فقد أصبح استخدام الانترنت، يؤدي إلى توطين المفاهيم التكنولوجية الجديدة في نسيج الثقافة الجامعية قصد تقويم الجودة والفعالية. ومن المنطقي أن تؤدي قلة استخدامات الإنترنت في الجامعة الجزائرية إلى تدهور نوعية التعليم، إلا أنها تؤثر بشكل حيوي في جودتها. فإذا كانت الجامعات، تستغرق وقتا لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتجود دورها المعرفي، فإن الإنترنت يمكن أن تحدث التغيير الثقافي في الجامعات، مما يدفع بحركة التطوير إلى الأمام.

قائمة المراجع:

1. بن علي محمد، «أهداف الجامعة والأطراف الفاعلة فيها» في: مجلة الحقيقة، الجزائر، عدد خاص بالملتقى الدولي السابع حول: الجامعة وقضايا المجتمع، جامعة أدرار، 2004.

2. حلمي أحمد الوكيل، الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير المرحلة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

3. خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، دار المسيرة ، ط.2، عمان، 2005.

4. رابح تركي، أصول التربية والتعليم، المؤسسة الوطنية للكتاب (د.م.ج)، الجزائر،1995.

5. كمال حمدي أبو الخير، مبادئ الإدارة الدولية: النظرية والتطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2000.

6. محمد الصيرفي، إدارة التغيير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.

7. محمد لعقاب، الانترنت وعصر المعلومات، دار هومة، الجزائر، 1999.

8. موسى اللوزي ، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم جديدة، دائر وائل للنشر، ط.1،عمان، 1999.

9. عبد الله عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، ج.2، لبنان، 2000.

10. عبد الحق طالبي، مدخل إلى المعلوماتية: العتاد والبرمجيات، قصر الكتاب، ج.2، الجزائر، 2000.

11. علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي، دار غريب، القاهرة.

12. «نحو إقامة مجتمع المعرفة: حال المعرفة في البلدان العربية» في: تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003، القاهرة، اليونيسكو، 2003.

13. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الشبكة الأكاديمية للبحث، سبتمبر 1998.

14. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خدمات الشبكة الأكاديمية للبحث، نوفمبر 2004.

15. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر، جانفي 2004.

16. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار مؤرخ في 23 يناير2005، يحدّد تنظيم التعليم وضبط كيفيات مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس «نظام جديد»، عن تنظيم التعليم.

17. Benamar Djamel, Entre Nationalisme et développement, l'ambiguïté des sciences sociales en Algérie, colloque sur les sciences sociales aujourd'hui, Oran, Credo, 1986.

18. Boubaker Benbouzid, communication sur la réforme de l'enseignement supérieur conseil national de transition, octobre 1995.

19. Gherid Djamel, « l'université d'hier à aujourd'hui », l'université aujourd'hui (actes de séminaire), Oran, Ed Crasc, 1998.

20. موقع النادي العربي للمعلومات من: www.arabain.net

21. موقع الموسوعة العربية من: / http//ar.wikipedia.org/wiki

http://www.toolpack.com/education.htm

22. Organizational developpement in; Education. Internet paper: Organizational culture 2000.